

أثر تطبيق الشبكة المالية الحكومية على الدور الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات

دراسة ميدانية على محافظة الدقهلية

د. أحمد حسن زغول

أ.د. صبري عبدالحميد السجيني

أستاذ المحاسبة المتفرغ

أستاذ المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة- جامعة المنصورة

كلية التجارة- جامعة المنصورة

محمد عبد الله محمد

مراجع حسابات بالوحدة الحسابية بكلية التجارة

الملخص

استهدفت هذه الدراسة اختبار أثر تطبيق الشبكة المالية الحكومية على الدور الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات ، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم استخدام الاستبيان (استمارة الاستقصاء) كأداة رئيسية لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، حيث اعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة والذي تمثل في أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات بمحافظة الدقهلية وبلغ عددهم ١٠٠ موظفاً، وقد بلغت نسبة الاستجابة الصالحة للاستخدام ٨٠% تقريباً، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر يوجب تأثير طردي معنوي للاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساي من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات على تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات. كما توصلت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير طردي معنوي للاهتمام بتطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية على تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات ، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من تجارب الأجهزة الرقابية في مجال الرقابة على تكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال المشاركة والانضمام لمجموعات العمل المعنية بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات وكذلك مجموعه العمل المعنية بتأثير العلوم والتكنولوجيا على الرقابة التابعة لمنظمة الانتوساي ، كما أوصت الدراسة بتوقيع بروتوكول تعاون مع جهاز الرقابة الهندي لتقديم برنامج تدريبي حول الرقابة على تكنولوجيا المعلومات وذلك بهدف تبادل المعرفة والخبرات حول الرقابة على تكنولوجيا المعلومات وتدريب أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات على ممارسه عمليه الرقابة على تكنولوجيا المعلومات وإكسابهم المعرفة والمهارات التي تلزمهم للقيام بعملهم بالشكل الأمثل، وذلك أسوة بما فعله ديوان المحاسبة الكويتي في هذا الشأن. بالإضافة إلى عقد دورات وورش عمل لمراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات عن الرقابة على تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الاليه وكذلك دورات تدريبية عن أهم المعايير الدولية المتعلقة بالمراجعة على تكنولوجيا المعلومات.

Abstract

This study was designed to test the impact of the government's financial network on the oversight role of the Central Accounting Authority. In order to achieve the study's objectives and test its imposition, the questionnaire (survey form) was used as the main tool for collecting data from the study community. The researcher relied on the

comprehensive survey method of the study community, which was represented by members of the Central Accounting Agency in Dakahlia governorate and numbered 100 employees. The study found an impact: there is a moral expulsion effect to the application of the international control standards issued by **INTOSAI** by **CAS** on the development of **CAS** 'oversight performance. The study also found that there is a moral expulsion effect to the application of general control procedures and controls under the application of the government financial network to the development of the audit performance of the Central Accounting Agency. The study recommended that the oversight bodies' experiences in the area of information technology control should be utilized through participation and membership of the information technology oversight working groups as well as the INTOSAI Science and Technology Impact on Oversight Working Group. The study also recommended the signing of a cooperation protocol with the Indian oversight body to provide a training programme on information technology control with a view to sharing knowledge and experience on information technology control and training CAS members in the exercise of IT control and acquiring the knowledge and skills needed to optimize their work. In addition to holding courses and workshops for auditors of the Central Accounting Agency on the control of information technology and automated systems, as well as training courses on the most important international standards on IT auditing.

١- مقدمه

شهد العالم خلال السنوات الأخيرة تغيرات واضحة وملموسة في البيئة التكنولوجية حيث تتجه الكثير من المؤسسات سواء كانت الحكومية منها أو الخاصة إلى التوسع في استخدام الحاسب الآلي وتطبيق تكنولوجيا المعلومات، كما اعتمدت أغلب الجهات علي استخدام النظم الآليه للتحكم بالبيانات والمعلومات الخاصة بها، وذلك بهدف الإستفادة من اثارها علي كفاءة وإنتاجية العمل، حيث تعد هذه الأداة ضرورة لا غني عنها في العصر الحالي وخاصة بعد أن أفرز التقدم الحادث عالمياً في مجال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات أنماطا جديده للعمل وذلك كنتيجة للتطورات والتحولات التي يشهدها العالم .

وفي مصر وإستجابة إلى التطورات التكنولوجية، حرصت وزارة المالية علي تطوير النظام المحاسبي الحكومي وقواعد الرقابة المالية علي الصرف والتحصيل الحكومي حيث قام وزير المالية في ٢٠١٨/٤/١٢ بالإعلان عن انطلاق الشبكة المالية

للحكومة المصرية والذي يعد مشروعاً قومياً مهماً وانجازاً جديداً في مسيرة مصر حيث يحقق الكثير لمستقبل الاقتصاد المصري (موقع وزارة المالية، المصرية، ٢٠١٨) وإن إكمال انطلاق الشبكة المالية للحكومة المصرية بعناصرها الثلاث والمتمثلة في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS ومنظومة حساب الخزانة الموحد TSA ومركز الدفع والتحويل الإلكتروني GPS يعنى الكثير لوزارة المالية، ويفضل الشبكة الجديدة أصبحت وزارة المالية تمتلك منظومات إلكترونية عالية التقنية، كما أن جميع عمليات الدفع والتحويل تتم من خلال شبكة مالية حكومية إلكترونية مشفرة، تضمن تحقيق الدقة والسرعة في إجراء العمليات المالية بطريقة إلكترونية وأيضاً الأخذ بنظم الرقابة الإلكترونية أثناء تنفيذ برامج الموازنة العامة للدولة واطاحت قواعد بيانات وتقارير مالية لحظية لصناع القرار (موقع وزارة المالية، المصرية، ٢٠١٨).

وتعد الشبكة المالية للحكومة المصرية أحد العناصر الأساسية في برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تنفذه الحكومة وقد توأكب مع انطلاق الشبكة الجديدة ميكنة جميع عمليات تنفيذ برامج الموازنات الخاصة لجميع الوزارات والمحافظات ووحدات الجهاز الإداري والإدارة المحلية بالدولة، لتصبح جميع أوجه الصرف العام ميكنة بالكامل.

ويرى الباحث إن تطبيق الشبكة المالية للحكومة المصرية يعتبر نقلة نوعية وتكنولوجية تنقل النظام المحاسبي الحكومي في مصر من النظم المالية والمحاسبية التقليدية التي تعتمد على الدفاتر والسجلات والمستندات الورقية التقليدية إلى النظم المالية والمحاسبية الحديثة التي تعتمد على تبادل البيانات بطريقة إلكترونية وإجراء التسويات المالية والمدفوعات والمتحصلات وإتاحة قواعد البيانات من خلال منظومة إلكترونية حديثة.

٢- مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة محل الدراسة في أنه في ضوء تطبيق الشبكة المالية للحكومة المصرية في الوحدات الحكومية الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات والتي تتمثل في استخدامها لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، قد فرض واقعاً جديداً بالنسبة للرقابة المالية وأساليبها مما جعل من الصعوبة تطبيق أساليب وإجراءات الرقابة التقليدية وأن استخدام نظم معلومات محاسبية إلكترونية يحتاج إلى أنواع مختلفة من الرقابة وأساليب المراجعة غير التي كانت تستخدم في النظم التقليدية، ولا شك أن التغيرات الجذرية في أنظمة المعلومات تتطلب إجراءات رقابية جديدة وإجراءات مراجعه متجددة، حيث أصبح تنفيذ الرقابة المعتمدة على التكنولوجيا أمراً حتمياً.

وفي ضوء تطبيق الشبكة المالية في الوحدات الحكومية، تلاحظ استيلاء بعض العاملين بالجهات الإدارية على المال العام عن طريق الإختلاس والتلاعب والتحايل على منظومة الدفع والتحويل الإلكتروني كما ورد بالكتاب الدوري رقم ٣٠ لسنة ٢٠١٨ والصادر من رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية، بالإضافة إلى ما قامت به هيئة الرقابة الإدارية من الكشف عن العديد من حالات الفساد غير المسبوق بالوحدات الحسابية والقبض على موظفين استولوا على المال العام.

ويشير الباحث أنه في ظل أزمة كورونا وحدث التباعد الاجتماعي، والتي حدثت من إنتقال أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات الى الجهات الخاضعة لرقابته، والقيام بأعماله الرقابية لتجميع أدلة الإثبات وفحص المستندات، خلقت واقعا جديدا في العمل الرقابي، فكان لابد من التعايش مع هذا الظرف الطارئ، وعليه فان الأمر يتطلب استخدام الجهاز المركزي للمحاسبات للأساليب والتقنيات الحديثة لتنفيذ هذه المهمة، بالإضافة إلى ضرورة تطبيق معايير رقابية دولية في الرقابة التي يمارسها حتى يمكن الإرتقاء بمهام عمله الرقابي، وضرورة اهتمام عضو الجهاز المركزي ببرامج المراجعة الإلكترونية والمراجعة من خلالها، وذلك للتحقق من مدى مصداقية البيانات المالية والإدارية ومدى الثقة بالمخرجات وذلك للإرتقاء بمستوى المراجعة في الجهاز المركزي للمحاسبات.

وترتيباً على ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في السؤال التالي :

هل يوجد أثر لتطبيق الشبكة المالية للحكومة المصرية في الوحدات الحكومية الخاضعة لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات على الدور الرقابي الذي يمارسه الجهاز ؟
ويشتق من هذا السؤال الاسئلة الفرعية التالية:

- هل يقوم مراجعو الجهاز المركزي للمحاسبات في مصر بإتباع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة في مراجعة الأنظمة الإلكترونية؟
- هل يقوم الأعضاء الفنيون بالجهاز المركزي للمحاسبات في مصر بالرقابة بالمستوى المطلوب لمواكبة التطورات الحديثة في الطرق والأساليب الرقابية؟
- هل تعد التشريعات المطبقة في مصر ملائمة وكافية للأداء الرقابي في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية؟
- هل تعد الأساليب الرقابية المستخدمة بالجهاز المركزي للمحاسبات كافية لمعالجة المشكلات والمعوقات الناتجة عن تطبيق الشبكة المالية الحكومية، وذلك بهدف تحقيق الرقابة على أموال الدولة كما جاء بالمادة الأولى من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات ؟

٣- فروض الدراسة:

من خلال طبيعة المشكلة يمكن للباحث صياغة ثلاثة فروض أساسية لاختبارها كالتالي:
الفرض الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة لمنظمة الإنتوساي على الإجراءات التي يقوم بها الجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة على الشبكة المالية الحكومية.

الفرض الثاني: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق الضوابط العامة وضوابط التطبيقات على الإجراءات التي يقوم بها الجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة على الشبكة المالية الحكومية.

الفرض الثالث: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين تطبيق تقنيات المراجعة بمساعدة الكمبيوتر (CAATS) على الإجراءات التي يقوم بها الجهاز المركزي للمحاسبات في الرقابة على الشبكة المالية الحكومية.

٤- متغيرات الدراسة:

لاختبار الفروض السابقة يتطلب تحديد المتغيرات الأساسية المستقلة والمتغير التابع فيما يلي:

المتغيرات المستقلة: تتمثل في الآتي:

- ١- تطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساي.
 - ٢- تطبيق الضوابط الرقابية على تكنولوجيا المعلومات.
 - ٣- استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات في العملية الرقابية .
- المتغير التابع :** يتمثل المتغير التابع في الدور الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات والذي يقوم به عضو الجهاز المركزي وذلك بعد تطبيق الشبكة المالية للحكومة المصرية من قبل وزارة المالية المصرية.

٥- أهمية الدراسة :

- تكتسب هذه الدراسة أهميتها مما تفرضه تطبيق الشبكة المالية الحكومية من مهام جديدة على الدور الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات لم تكن موجودة من قبل وأن تطبيق الشبكة المالية بالوحدات الحكومية يلقي على عاتق الجهاز المركزي للمحاسبات تحديات جديدة يجب مواجهتها لأداء الدور الرقابي المنوط به.
- كما تنبع أهمية الدراسة من أنها تعد من الدراسات الأولية التي تتناول موضوع استخدام الجهاز المركزي للمحاسبات أدوات تكنولوجيا المعلومات في الرقابة على الشبكة المالية في الوحدات الحكومية، وعلى ذلك يمكن تلخيص أهمية الدراسة فيما يلي :
١. حداثه الموضوع ومحاولة الربط بين استخدام تكنولوجيا المعلومات وفاعلية الدور الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.
 ٢. عرض أثر استخدام تقنية المعلومات على كفاءة وجودة التقارير المالية في مصر.
 ٣. الإرتفاع بمستوى جودة التقارير المالية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات في القطاع الحكومي.
 ٤. بيان التحديات والصعوبات التي تواجه استخدام تقنية المعلومات في القطاع الحكومي.
 ٥. تدعيم التوجه الحكومي والمتمثل في قيام وزارة المالية بتطبيق الشبكة المالية الحكومية.
 ٦. دراسة الجوانب الإيجابية لتطبيقات استخدام الحاسب الالى بمساعدة المراجعين في أداء دورهم.

٦- أهداف الدراسة

- يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تطوير الأساليب الرقابية المستخدمة من قبل الجهاز المركزي في الرقابة على الوحدات الحكومية في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية على النحو التالي :
- ١- عرض الأساليب المستخدمة حالياً من جانب الجهاز المركزي للمحاسبات، وكذلك تحليل الوضع المتعلق بالرقابة على تكنولوجيا المعلومات.
 - ٢- عرض متطلبات رفع كفاءة الجهاز المركزي للمحاسبات وذلك من خلال تطوير دور الجهاز المركزي للمحاسبات في إطار المعايير الدولية للإنتوساي ومعرفة أثر هذه المعايير على مجالات التطوير.
 - ٣- بيان أثر تطبيق معايير الإنتوساي على مجالات تطوير عمل الأجهزة الرقابية العليا.

- ٤- التأكيد على أن أهداف الرقابة لن تتغير سواء كانت يدوية أو آلية , واستخدام الحاسب الألى يؤثر فقط في درجة تحقيق الكفاءة والدقة والسرعة.
- ٥- المساهمة في تحسين جودة أعمال الرقابة التي يقوم بها الجهاز المركزي للمحاسبات

٧- **حدود الدراسة:** تمت الدراسة من خلال الحدود التالية:

الحدود الزمنية :

تشمل بداية من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ حيث قام وزير المالية يوم الخميس الموافق ٢٠١٨/٤/١٢ في مؤتمر موسع بالإعلان عن الشبكة المالية للحكومة المصرية...انجاز جديد لمصر. (موقع وزارة المالية, المصرية, 2018)

الحدود الموضوعية :

تتضمن الدراسة الجهات الرقابية في جمهورية مصر العربية والتي تتمثل في الجهاز المركزي للمحاسبات وكذلك قطاع التفتيش بوزارة المالية وذلك في ظل ممارسة أعمالهم الرقابية من خلال تطبيق الشبكة المالية للحكومة المصرية.

الحدود المكانية :

مقر الجهاز المركزي للمحاسبات بمحافظة الدقهلية

٨- **مجتمع الدراسة**

أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات.

٩- **منهج الدراسة :**

بهدف تحقيق أهداف الدراسة واختبار لفرضياتها اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والذي يقوم على جمع البيانات من مصدرين , هما:

المصادر الأولية : لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة حيث تم الحصول على البيانات الأولية من خلال قائمة إستقصاء والمقابلات الشخصية مع أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأداة رئيسية للدراسة ويتم إستخدام برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية لتحليل البيانات .

المصادر الثانوية : وهى البيانات التي تم الحصول عليها لبناء الإطار النظري للدراسة من خلال اللجوء الى التقارير الرسمية الصادرة من الجهاز المركزي للمحاسبات ووزارة المالية بشأن التطبيق الفعلي والرسمي للشبكة المالية الحكومية , والمصادر المكتبية.

١٠- تحليل الدراسات السابقة

دراسة (محمد, ٢٠١٧) بعنوان :

" نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ودوره في الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والاداء : دراسة تطبيقية "

هدفت الدراسة قياس مدى نجاح نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) المقرر من قبل وزارة المالية لدعم الاصلاح المالي بالتطبيق على الوحدات الحاسبية بجامعة الزقازيق , ومدى امكانية الاستفادة منه في الاسراع بتفعيل موازنة

البرامج والاداء كبدل عن نظام الموازنة التقليدي ,ودوره في تحقيق الرقابة المالية على المال العام

توصلت الدراسة الى نجاح تطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية في الوحدات الحسابية بجامعة الزقازيق وبناء على ذلك يجب تعميمه على باقى الوحدات الحسابية التابعه لوزارة المالية, كما توصلت إلى أن التطبيق الجيد لنظام ادارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) يساهم بشكل فعال في تفعيل موازنة البرامج والاداء لإعداد الموازنة العامة للدولة .

دراسة (العيسوى, ٢٠٢٠) بعنوان :

" أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة(GFMIS) على فعالية الرقابة المالية"

هدفت هذه الدراسة الى اختبار أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة (GFMIS) على فاعلية الرقابة المالية بالوحدات الحكومية، ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها تم استخدام الاستبيان (استمارة الاستقصاء) بوصفه أداة رئيسية لجمع البيانات من مجتمع الدراسة، حيث اعتمد الباحث على أسلوب الحصر ٢٢٣ الشامل لمجتمع الدراسة والذي تمثل في ممثلي وازرة المالية المصرية بمحافظة الدقهلية البالغ عددهم ٢٢٤ موظف ، وكانت نسبة الاستجابة الصالحة للاستخدام حوالي ٩٠% .

توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي قوي لأبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومة GFMIS ، وما يكمله من نظم الدفع والتحويل الإلكتروني الحكومي & GPS (جودة النظام ,جودة المعلومات ,جودة الخدمة , وجودة العنصر البشري) على أبعاد فعالية الرقابة المالية بالوحدات الحكومية (بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة والاتصال، والمتابعة) وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتحسين جودة أبعاد نظام معلومات إدارة مالية GFMIS لزيادة جودة النظام نفسه والنظم المكمل له وبالتالي زيادة أبعاد فعالية الرقابة المالية الحكومة بالوحدات الحكومية.

دراسة (المخزومي, ٢٠٢٠) بعنوان:

"دور تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في تعزيز إجراءات رقابة ديوان المحاسبة الأردني"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهداف نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية ومدى أهميته في عمل المؤسسات الحكومية ,كما هدفت إلى بيان دور نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تعزيز إجراءات رقابة ديوان المحاسبة الأردني في وزارة المالية,حيث صمم استبيان وزع على (١٤٥) من مدققي ديوان المحاسبة,وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والعديد من الأساليب الإحصائية .

توصلت الدراسة إلى وجدة دور إيجابي لتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في تعزيز إجراءات رقابة ديوان المحاسبة الأردني والمتمثلة في الرقابة المالية المحاسبية والرقابة الإدارية ورقابة الأداء والرقابة القانونية

أوصت الدراسة بضرورة الأهتمام بإجراءات الرقابة المالية والمحاسبية من ناحية قيام المدقق بالتحقق من وجود فصل بين المهام المتعارضة, كما أوصت برفع مستوى قيام المدقق بالتحقق على موظفي الجهات الخاضعة للرقابة بما يكفل الاستخدام الأمثل للموارد البشرية

دراسة (الضلاعين, ٢٠٢١) بعنوان:

"أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تحقيق مبادئ الشفافية المالية من وجهه نظر مدققى ديوان المحاسبة الاردنى"

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) المطبق في الوزارات الحكومية في تحقيق مبادئ الشفافية المالية من وجهه نظر مدققى ديوان المحاسبة الاردنى, حيث بلغ عددهم (٣٠٠) مدقق, وقد تم إجراء استبيان وزع على عينه عشوائية مكونة من (١٤٠) مدققى ديوان المحاسبة الاردنى, وقد استخدمت مجموعة من الأساليب الاحصائية للتحليل واختبار الأداة, واختبار الانحدار الخطى البسيط

توصلت الدراسة إلى وجود أثر لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في تحقيق مبادئ الشفافية المالية المتمثلة بوضوح الأدوار والمسؤوليات وعلانية عمليات الموازنة, اتاحه المعلومات للإطلاع العام

دراسة (الغندور, ٢٠٢٢) بعنوان:

"أثر تطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية"

هدفت الدراسة إلى بيان مدى أهمية نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في الوحدات الحكومية, وخاصة في ظل التقدم التكنولوجي الذي يشهده العالم, بالإضافة إلى بيان الآثار السلبية التي تعيق النظام دون تحقيق أهدافه, وكذلك الوقوف على الآليات التي تساعد على تطوير البيئة المعلوماتية للنظام, وكيفية تفعيل هذه الآليات لتحقيق أهداف الكفاءة والفعالية في إدارة الموارد الحكومية.

توصلت الدراسة إلى أن البيئة المعلوماتية الحالية للنظام لا تساعد على توفير معلومات تحقق فعالية التخطيط والرقابة, وأن تطوير البيئة المعلوماتية من خلال تطبيق موازنة البرامج والاداء, واتباع أساس الاستحقاق واقتناء الاصول الثابتة وحساب إهلاك لها, كل

هذا يعمل على توفير معلومات تعمل على تحقيق فعالية التخطيط والرقابة, في ظل تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

دراسة (الغموش, ٢٠٢٢) بعنوان:

"أثر نظام إدارة المعلومات المالي الحكومي الأردني في الحد من المخالفات المالية"

هدفت الدراسة إلى بيان أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية الأردني في الحد من المخالفات المالية في ظل مبادئ نموذج الرقابة الداخلية COSO, بالإضافة إلى بيان أثر مبادئ نموذج الرقابة الداخلية في الحد من المخالفات المالية.

توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية الأردني في الحد من المخالفات المالية في ظل مبادئ الرقابة الداخلية COSO, وأوصت الدراسة بأنه يجب أن تركز المؤسسات الحكومية على تحديث وتعديل مدونات السلوك الوظيفي في القطاع العام وترسيخ مفهوم الإدارة الرشيدة وتعزيز المساءلة حول الاداء الوظيفي والسلوك للموظفين ومكافأة الموظف المجد ومسائلة المقصر.

دراسة (أبو صالح, ٢٠٢٠) بعنوان:

"أثر تكنولوجيا المعلومات على فاعلية الرقابة المالية في الوزارات الكويتية"

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر تكنولوجيا المعلومات (المكونات المادية, البرامج المستخدمة, قواعد البيانات, الموارد البشرية, الاتصالات) على فاعلية الرقابة المالية في الوزارات الكويتية, ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهجين الوصفي والتحليلي, واستخدم الاستبيان في جمع البيانات الأولية من المدققين الداخليين من مجتمع الدراسة الذي شمل جميع وحدات التدقيق والرقابة الداخلية في الوزارات الكويتية وعددها (١٦), وبلغ عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل التي جمعت من المدققين الداخليين (٧١) استبانة. استخدم في تحليل البيانات الأولية أساليب الإحصاء الوصفية واستخدم تحليل الانحدار البسيط وكذلك المتعدد في اختبار فرضياتها.

توصلت الدراسة إلى وجود أثر لأبعاد تكنولوجيا المعلومات مجتمعة على فاعلية الرقابة المالية الداخلية في وحدات التدقيق والرقابة الداخلية في الوزارات الكويتية, إلا أن بعض المكونات منفردة لم يكن لها تأثير دال إحصائي, حيث لم يكن هناك أثر لكل من قواعد بيانات تكنولوجيا المعلومات وللمكونات المادية التكنولوجيا المعلومات المستخدمة في فاعلية الرقابة المالية في وحدات التدقيق والرقابة الداخلية في الوزارات الكويتية كل على انفراد, بينما كان هناك أثر لكل من الموارد البشرية والبرمجيات والاتصالات على فاعلية الرقابة المالية في وحدات التدقيق و الرقابة الداخلية في الوزارات الكويتية كل على انفراد.

أوصت الدراسة بالعمل على إعادة تقييم ومراجعة كل من الموارد البشرية والبرمجيات والاتصالات لتطويرها وتحسين قدرتها كمكونات التكنولوجيا المعلومات

بحيث تضمن تنفيذ المهام المطلوبة من تكنولوجيا المعلومات بما يخدم أغراض الرقابة المالية بصورة أفضل.

دراسة (المكصوصى، ٢٠٢٢) بعنوان

"التكامل بين معايير الانتوساى ورقابة حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثره على مستوى جودة تقارير الأجهزة العليا للرقابة"

هدفت الدراسة إلى تحقيق التكامل بين معايير الإنتوساى ورقابة حوكمة تكنولوجيا المعلومات بهدف رفع مستوى جودة تقارير الاجهزة العليا، كما هدفت الى بيان دور معايير المنظمة الدولية (الانتوساى) في رفع مستوى جودة التقارير، كما بينت متطلبات نجاح تطبيق معايير الانتوساى ورقابة حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثره على جودة تقارير الاجهزة العليا للرقابة، كما هدفت إلى بيان دور حوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على جودة التقارير الرقابية.

توصلت الدراسة إلى أن المستوى المرتفع للفساد المالي يمثل عائق أمام أي دولة نامية من التحول إلى دولة متقدمة، كما توصلت إلى أن حوكمة تكنولوجيا المعلومات هي أداه للقضاء على الفساد لما لها من أهمية في تحسين جودة تقارير الاجهزة الرقابية، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين كل من معايير الانتوساى ورقابة حوكمة تكنولوجيا المعلومات من جهة وبين جودة تقارير الاجهزة العليا الرقابية من جهة أخرى، كما توصلت الدراسة إلى أن ديوان الرقابة المالية الاتحادي العراقي يعتمد عند تنفيذ رقابة حوكمة تكنولوجيا المعلومات على المعايير الصادرة من الانتوساى منها دليل الانتوساى المعنى برقابة تكنولوجيا المعلومات.

التعليق العام على الدراسات السابقة

من العرض السابق للدراسات اتضحت عدة نتائج، فعلى الرغم من الدراسات المتنوعة التي تناولت موضوع الأجهزة الرقابية وكذلك معايير الأنتوساي بالإضافة إلى الدراسات التي تناولت نظام إدارة معلومات المالية الحكومية (GFMIS)، والجهد المبذول في إنجاز تلك الدراسات بما يخدم حركة الرقابة المالية والإدارية لتلك الاجهزة، إلا أن الباحث يلاحظ أن هذه الدراسات غالباً ما كانت تتناول موضوع الرقابة بصورة شاملة، ولم تذهب الى التركيز على أحد أقسام الجهات الرقابية خاصة الرقابة على الانظمة الالكترونية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والمعايير الدولية في هذا الشأن؛ ودراستها بصورة تحليلية، وتشخيص مناطق القوة والضعف في تلك الجهة .

وبناء على ما سبق استطاع الباحث التعرف على مجموعة من النتائج الهامة التي تضمنتها هذه الدراسات، والتي تتمثل في:

١-مدى الحاجة الى إعادة صياغة القوانين والمعايير المنظمة للأداء الرقابي في الأجهزة العليا للرقابة.

٢-مدى الحاجة الى تطوير الإجراءات المطبقة في الرقابة على تطبيق الشبكة المالية الحكومية.

٣- الحاجة الى استخدام التقنيات الملائمة للأداء الرقابي في ضوء تطبيق الشبكة المالية الحكومية.

٤- مدى الحاجة الى الاهتمام بتنمية المهارات المعرفية والفنية للعاملين في أجهزة الرقابة المالية العليا.

وبناءً على ما سبق ظهرت الفجوة البحثية المتمثلة في: كيف يتم تطوير أداء الجهاز المركزي للمحاسبات في جانب الرقابة المالية على تطبيقات الأنظمة الالكترونية باستخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات وذلك بما يتناسب مع معايير الانتوساي؟

١١- الإطار النظري للدراسة

١١-١ الإطار النظري للشبكة المالية الحكومية

هي التبادل الإلكتروني المؤمن والمشفّر للبيانات المالية الحكومية لجميع العمليات المالية لتحقيق عمليات الدفع والتحويل الإلكتروني من خلال حساب الخزنة الموحد والاعداد والتفعيل الإلكتروني لنظام معلومات الادارة المالية الحكومية بما يحقق تعظيم المنفعة من الموارد و الرقابة علي النفقات و تحقيق مبادئ الشفافية و الافصاح و الشمول المالي (موقع وزارة المالية المصرية، ٢٠١٨).

١١-١-١ الأهداف الرئيسية للشبكة المالية الحكومية :

- السرعة والدقة في انجاز العمليات المالية.
- تحقيق مبدأ الشفافية في الأداء.
- إتاحة قواعد بيانات لحظية .
- عدم تجاوز لاعتمادات المالية المدرجة بالموازنة .
- التكامل بين المنظومات الالكترونية الحكومية .
- مواكبة التقدم العلمي للعمليات المالية .
- إتاحة موقف مالي سريع ودقيق .
- مراقبة الانفاق الحكومي في جميع قطاعات الدولة.
- تحسين كفاءة ادارة الموارد العامة للدولة (موقع وزارة المالية المصرية، ٢٠١٩).

١١-١-٢ منظومات الشبكة المالية الحكومية

تتكون الشبكة المالية الحكومية من ثلاث منظومات رئيسية, وان التكامل بين هذه المنظومات يعمل على اتاحه قواعد بيانات وتقارير مالية لحظية لصناع القرار وتتمثل منظومات الشبكة المالية الحكومية في:

نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS.

منظومة حساب الخزنة الموحد TSA.

مركز الدفع والتحويل الإلكتروني.

١٢ - الضوابط الرقابية في بيئة تكنولوجيا المعلومات:

ويمكن تعريف ضوابط تكنولوجيا المعلومات (دليل تدقيق تكنولوجيا المعلومات لأجهزه الرقابة العليا، ٢٠١٤) بأنها مزيج من الأساليب والسياسات والإجراءات التي تكفل حماية أصول الجهة، ودقة وموثوقية سجلاتها، والالتزام التشغيلي بمعايير الإدارة. وقد أوضح دليل تقنيه المعلومات لدول مجلس التعاون الخليجي (٢٠١٣) ضوابط تكنولوجيا المعلومات بأنها جميع الطرق اليدوية والالية والسياسات والإجراءات التي تؤكد حماية أصول الجهة المشمولة بالتدقيق والدقة والثقة في سجلاتها، وتؤكد أيضا على الامتثال لمعايير الإدارة.

توجد ضوابط أساسية للرقابة في النظم اليدوية، وهذه الضوابط يجب أن تظل موجودة في بيئة تكنولوجيا المعلومات، إلا أن استخدام الكمبيوتر يؤثر في كيفية تطبيق هذه الضوابط بطرق متعددة، حيث يتم استخدام ضوابط تكنولوجيا المعلومات لتخفيف المخاطر المرتبطة بنظم وبيئة تكنولوجيا المعلومات.

يعتبر وجود الضوابط في بيئة نظم تكنولوجيا المعلومات أمرا أساسيا، حيث قد تسمح هذه النظم في حالة غياب الضوابط بازدياد الإذخال أو المعالجة، أو حجب بعض العمليات، كما أنها قد تسمح في بعض الجهات التي يتم فيها تشغيل نظم الكمبيوتر من قبل جهات خارجية بتعريض هذه النظم للدخول من قبل أفراد غير مصرح لهم بذلك.

تؤدي الضوابط في بيئة تكنولوجيا المعلومات دورا أكثر أهمية من الدور الذي تؤديه في الأنظمة اليدوية، حيث لا بد من معرفة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات وإن كان يسهل العمل، يجلب مخاطر جديدة تهدد الجهات.

١-١٢ - أنواع ضوابط تكنولوجيا المعلومات

يهدف استخدام الضوابط على تكنولوجيا المعلومات إلى تقليل المخاطر. وتم تصنيف هذه الضوابط إلى نوعين هي:

الضوابط العامة General Controls.

الضوابط على التطبيق (البرنامج) Application Controls.

١-١-١٢ الضوابط العامة General Controls

يتم تطبيق الضوابط العامة باستخدام عدد من الأدوات كالسياسات والإجراءات والتوجيه وكذلك بوضع هيكل إداري ملائم، بما في ذلك هيكل إدارة نظم تكنولوجيا المعلومات في الجهة، وتشمل الأمثلة على الضوابط العامة تطوير وتنفيذ استراتيجية نظم المعلومات، والسياسة الأمنية لنظم المعلومات، وتشكيل لجنة توجيهية لتكنولوجيا المعلومات، وتنظيم موظفي نظم المعلومات لفصل المهام المتعارضة، والتخطيط للوقاية من الكوارث واستعادة الأوضاع.

تعتبر الضوابط العامة أساس ضوابط تكنولوجيا المعلومات، وهي المعنية بالبيئة العامة التي يتم فيها تطوير نظم تكنولوجيا المعلومات وتشغيلها وإدارتها وصيانتها، تضع الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات إطار عمل للرقابة الشاملة على أنشطة تكنولوجيا المعلومات وتقدم الضمان بتحقيق مستوى مرضي من أهداف الرقابة.

تشمل الضوابط العامة الضوابط على عمليات مركز المعلومات وعمليات امتلاك وصيانة برامج النظام، وأمن الدخول، والبنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات في الجهة الخاضعة للرقابة، بما في ذلك أي سياسات وإجراءات وممارسات عمل تتعلق بتكنولوجيا المعلومات أو تتعلق بإدارة تكنولوجيا المعلومات في الجهة الخاضعة للرقابة، والمعايير

والإرشادات المتعلقة بأمن تكنولوجيا المعلومات وحماية المعلومات وفصل المهام وتخطيط استمرارية العمل.

١٢-١-٢ الضوابط على التطبيق (البرنامج) Application Controls :

إن الهدف من وضع ضوابط على التطبيق يشمل الآتي:

- التأكيد على صحة جميع طرق إدخال البيانات.
- التأكيد على صحة العمليات التي تجري على بيانات النظام.
- التأكيد على صحة مخرجات العمليات.
- الحفاظ على ملفات البيانات الأصلية.

ضوابط التطبيق هي ضوابط معينة تختلف باختلاف التطبيق، ولها علاقة بالمعاملات والبيانات الموجودة، وتشمل ضوابط التطبيق التحقق من صحة إدخال البيانات، تشفير البيانات المراد إرسالها، وضوابط المعالجة، الخ، على سبيل المثال، من ضوابط المدخلات في تطبيق الدفع عبر الإنترنت، أن يكون تاريخ انتهاء بطاقة الائتمان أكبر من تاريخ المعاملة، وأن يتم تشفير المعلومات التي تم إدخالها.

يتضمن التدقيق على ضوابط تكنولوجيا المعلومات نوعين من الاختبارات هما: اختبار المطابقة واختبار الموضوعية، ويحدد اختبار المطابقة ما إذا كانت الضوابط مطبقة كما تم توضيحها من قبل الجهة المشمولة بالتدقيق وبما يتوافق مع سياساتها وإجراءاتها، أما اختبار الموضوعية فهو يثبت مدى كفاية الرقابة الموجودة لحماية الجهة من الأعمال الاحتيالية، ويؤكد صحة نتائج العمليات التي يتم معالجتها. وبمساعدة برامج التدقيق الإلكتروني (CAATs) يمكن لمدقق نظم المعلومات أن يخطط للإجراء اختبار الموضوعية لبيانات الجهة المشمولة بالتدقيق.

ويشير الباحث إلى قيام ديوان المحاسبة بدولة الكويت، بإصدار دليل التدقيق العام والذي تم تحديثه (الإصدار الثاني) عام ٢٠١٤، حيث تضمن بعض المستندات الرقابية، في ضوء الإصدارات الحديثة لمنظمة الإنتوساي، والمعايير المهنية ذات العلاقة لتوضيح كيفية أداء مهمة التدقيق، حيث اشتمل هذا الدليل، على الفصل السادس منه بعنوان "تدقيق تكنولوجيا المعلومات"، والذي يهدف إلى توفير الإرشادات اللازمة للمدقق لمساعدته على تفهم مجال التدقيق على تكنولوجيا المعلومات والتعرف على المخاطر الممكنة للأنشطة التي يعتمد في تنفيذها على النظم الآلية، وكذلك المساعدة على تحديد المدخل المناسب للتدقيق على الجهات المطبقة لهذه النظم.

١٣- الدراسة الميدانية:

يهدف الباحث من خلال استعراض الدراسة الميدانية التي توحيح مجتمع وعينة الدراسة، وإختبارات الصدق والثبات لعينة الدراسة، وتوصيف عينة الدراسة والإحصاءات الوصفية، وأخيراً نتائج إختبارات الفروض الإحصائية للدراسة وذلك على النحو التالي:

١٣-١: مجتمع وعينة الدراسة:

بالبحث والتحري بمجتمع الدراسة لمراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات بالدقهلية تبين أن عددهم ١٠٠ مراجع، وبالتالي يتميز حجم المجتمع بالانخفاض النسبي، وبالتالي قام الباحث بالاعتماد على أسلوب الحصر الشامل، ومن ثم أصبح الحد الأدنى لعينة الدراسة هو ١٠٠ مفردة وهي نفس حجم المجتمع، وقد قام الباحث بالاعتماد على استخدام الاستقصاء عبر الإنترنت واتاحته لمراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات بالدقهلية على الإنترنت باستخدام Google Drive والذي يطابق الشروط المطبقة لدراسة (Saunders, et al., 2009). حيث أنه لتطبيق الاستقصاء عبر الإنترنت لا بد أن تكون مفردات مجتمع البحث قادرة على التعامل مع الإنترنت، ويجب أن تكون الأسئلة الخاصة بالاستقصاء مغلقة وقصيرة قدر الإمكان، كما أنه من الأفضل نشر الاستقصاء عبر الإنترنت من أسبوعين إلى ستة أسابيع، حيث تم وضع الاستبيان من ٢٠٢١/١٠/١ إلى ٢٠٢١/١٠/٣٠ وكانت الاستجابة بواقع ٨٠ قائمة صالحة للتحليل بنسبة ٨٠%.

معامل الثبات		معامل الثبات عند حذف العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	الأبعاد	المتغير
معامل ألفا	عدد العبارات					
0.811	7	0.791	0.530	Q1	مدى الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساي من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات	المتغيرات المستقلة
		0.768	0.645	Q2		
		0.757	0.729	Q3		
		0.771	0.649	Q4		
		0.772	0.622	Q5		
		0.804	0.432	Q6		
		0.832	0.393	Q7		
0.687	10	0.691	0.340	Q8	مدى أهمية تطبيق الإجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية	
		0.628	0.540	Q9		
		0.626	0.614	Q10		
		0.639	0.502	Q11		
		0.623	0.530	Q12		
		0.681	0.368	Q13		
		0.687	0.307	Q14		
		0.686	0.307	Q15		
		0.695	0.300	Q16		
		0.672	0.335	Q17		
0.780	6	0.789	0.331	Q18	مدى تطبيق الإجراءات والضوابط الرقابية للتطبيقات	
		0.785	0.347	Q19		
		0.754	0.494	Q20		
		0.713	0.698	Q21		
		0.693	0.711	Q22		
		0.707	0.685	Q23		
0.851	6	0.839	0.614	Q24	مدى أهمية استخدام تقنيات المراجعة باستخدام الكمبيوتر	
		0.848	0.510	Q25		
		0.815	0.702	Q26		
		0.803	0.749	Q27		
		0.802	0.756	Q28		
		0.839	0.565	Q29		
0.726	4	0.586	0.640	Q30	مهام الجهاز المركزي للمحاسبات	المتغير التابع: تطوير الرقابي المركزي للمحاسبات
		0.613	0.607	Q31		
		0.723	0.405	Q32		
		0.721	0.450	Q33		
0.798	5	0.773	0.538	Q34	الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز	
		0.746	0.639	Q35		
		0.737	0.678	Q36		
		0.751	0.611	Q37		
		0.794	0.496	Q38		

0.649	3	0.621	0.481	Q39	مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية
		0.661	0.615	Q40	
		0.644	0.468	Q41	
0.682	3	0.636	0.356	Q42	فحوي تقارير الرقابة
		0.686	0.373	Q43	
		0.674	0.389	Q44	
0.832	7	0.838	0.376	Q45	أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات
		0.794	0.694	Q46	
		0.797	0.650	Q47	
		0.792	0.692	Q48	
		0.826	0.483	Q49	
		0.817	0.564	Q50	
		0.790	0.700	Q51	
0.902	51	اجمالي عبارات قائمة الاستقصاء			

١٣-٢: إختبارات الصدق والثبات:

ويستخدم هذا الإختبار لمعرفة مدى إمكانية الاعتماد على قائمة الإستقصاء في جمع بيانات تتسم بالثبات، ويقصد به إمكانية الحصول على نفس البيانات عند إعادة الدراسة في نفس الظروف بإستخدام نفس الأداة ونفس الأفراد (Adams, et al., 2007). ومعامل الثبات ألفا كرونباخ هي الطريقة التي إستخدمتها الباحثة لحساب ثبات المقاييس وذلك بإستخدام برنامج SPSS (V. 26)، وفي معظم الحالات يمكن إعتبار ألفا كرونباخ مؤشراً ملائماً وممتازاً لقياس ثبات المقاييس ويعتبر من المعاملات التي من خلالها يمكن قياس مدي ثبات المقاييس من خلال الإتساق الداخلي، حيث يرى Hair, et al. (2014) أن قيم ألفا المقبولة هي التي تتراوح من ٠.٦ الى ٠.٧ في حين أن القيم أكبر من ٠.٧ تشير إلى درجة عالية من الإعتمادية على المقاييس المستخدمة. وبالتالي، قام الباحث بإجراء اختبار ألفا كرونباخ لاختبار الثبات على عينة الدراسة المكونة من مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات بالدقهلية، وأظهرت نتائج التحليل والتي يوضحها الجدول (١) ما يلي:

جدول رقم (١): نتائج اختبار الثبات لمتغيرات الدراسة

يتضح لدى الباحث من خلال العرض السابق لنتائج اختبارات الثبات لمتغيرات الدراسة ما يلي:

- بالنسبة لمقياس المتغير المستقل الأول مدى الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساي من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات فقد تبين أن معامل ألفا للمقياس ككل بلغت ٠.٨١١ وهو ما يشير الى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس.

- بالنسبة لمقياس المتغير المستقل الثاني مدى أهمية تطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية فقد تبين أن معامل ألفا للمقياس ككل بلغت ٠.٦٨٧ وهو ما يشير الى درجة معقولة من الاعتمادية على المقياس.
- بالنسبة لمقياس المتغير المستقل الثالث مدى تطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية للتطبيقات فقد تبين أن معامل ألفا للمقياس ككل بلغ ٠.٧٨٠ وهو ما يشير الى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس.
- بالنسبة لمقياس المتغير المستقل الرابع مدى أهمية استخدام تقنيات المراجعة باستخدام الكمبيوتر فقد تبين أن معامل ألفا للمقياس ككل بلغ ٠.٨٥١ وهو ما يشير الى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس.
- بالنسبة لمقياس المتغير التابع تطوير الأداء الرقابي بالجهاز المركزي للمحاسبات: فقد تبين أن معامل ألفا للمقياس ككل بلغت ٠.٩٠٢ وهو ما يشير الى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس، وذلك باعتبار أن معامل ألفا الذي يتراوح ما بين ٠.٦ الى ٠.٧ يعتبر كافياً ومقبولاً، في حين أن معاملات ألفا لمقاييس مهام الجهاز المركزي للمحاسبات، الاجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز المركزي، مدى جدوى الأعمال أو الاجراءات الرقابية، فحوى تقارير الرقابة، أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات تبلغ ٠.٧٢٦، ٠.٧٩٨، ٠.٦٤٩، ٠.٦٨٢، ٠.٨٣٢. على التوالي مما يشير الى درجة عالية من الاعتمادية على المقياس.

بالإضافة الى ذلك يتبين أن معاملات الارتباط الاجمالية بين العناصر لكافة الأبعاد والعبارات أكبر من ٠.٣ مما يشير الى أهمية الابقاء على كافة العبارات بقائمة الاستقصاء دون حذف أو تغيير.

٣-١٣: توصيف عينة الدراسة:

من خلال إستخدام الإحصاء الوصفي يمكن وصف خصائص عينة الدراسة وذلك على النحو التالي كما هو موضح بالجدول رقم (٢) على النحو التالي:
جدول رقم (٢): الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

النسبة	عدد المفردات	الخصائص الديموغرافية
5.00%	4	دكتوراه
27.50%	22	ماجستير
67.50%	54	بكالوريوس
0.00%		أخرى
100.00 %	80	الاجمالي
0.00%		عدد سنوات
10.00%	8	من ٥ سنوات الى أقل من ١٠

		سنوات	
45.00%	36	من ١٠ سنوات الى أقل من ١٥ سنة	
45.00%	36	أكثر من ١٥ سنة	
100.00 %	80	الاجمالي	
13.75%	11	رئيس قطاع	المسمى الوظيفي
31.25%	25	مدير عام	
0.00%		رئيس شعبة	
0.00%		مراقب	
18.75%	15	مراجع أول	
31.25%	25	مراجع	
5.00%	4	مراجع مساعد	
0.00%		مراجع تحت التمرين	
100.00 %	80	الاجمالي	
0.00%		أقل من ٣٠ سنة	العمر
53.75%	43	من ٣٠ الى أقل من ٤٠ سنة	
5.00%	4	من ٤٠ الى أقل من ٥٠ سنة	
41.25%	33	من ٥٠ الى أقل من ٦٠ سنة	
100.00 %	80	الاجمالي	

المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على نتائج التحليل الإحصائي
ويتضح لدى الباحث من الجدول السابق مجموعة من الملاحظات التي يمكن
بيانها فيما يلي:

- اشتملت عينة الدراسة على ٥٤ مفردة بفئة الحاصلين على البكالوريوس بنسبة ٦٧.٥% مقارنة بعدد ٢ مفردة من الحاصلين على درجة الماجستير بنسبة ٢٧.٥%، وأخيراً ٤ مفردة حاصلة على درجة الدكتوراة بنسبة ٥%، وهو ما يشير الى توازن العينة حيث أن غالبية العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات من الحاصلين على درجة البكالوريوس.
- وعلى مستوى الخبرة تبين أن ذوي الخبرات المرتفعة كانوا هم الأكثر شيوعاً بعينة الدراسة حيث تبين تساوي فئتي من ١٠ سنوات الى أقل من ١٥ سنة وفئة أكثر من ١٥ سنة بعدد ٣٦ مفردة ونسبة ٤٥%، بينما كانت فئة من ٥ الى ١٠ سنوات هي الأقل بواقع ٨ مفردة بنسبة ١٠% من العينة، وهو ما يشير الى ارتفاع مستوى الخبرات المؤهلة للاجابة عن التساؤلات بقائمة الاستقصاء المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

- وفيما يتعلق بالمسمى الوظيفي فقد تبين تساوي فئتي المدير العام والمراجع على المركز الأول بواقع ٢٥ مفردة بنسبة ٣١.٢٥%، ويليهما فئة المراجع الأول بواقع ١٥ مفردة بنسبة ١٨.٧٥%، ثم رئيس القطاع بواقع ١١ مفردة بنسبة ١٣.٧٥%، وأخيراً فئة مراجع مساعد بواقع ٤ مفردة بنسبة ٥% من العينة.
- وأخيراً، الفئة العمرية كانت الفئة العمرية من ٣٠ الى أقل من ٤٠ سنة هي الفئة الأكثر شيوعاً بعينة الدراسة بواقع ٤٣ مفردة بنسبة ٥٣.٧٥%، ويليهما فئة من ٥٠ الى أقل من ٦٠ سنة بواقع ٣٣ مفردة بنسبة ٤١.٢٥%، وأخيراً فئة من ٤٠ الى أقل من ٥٠ سنة بواقع ٤ مفردة بنسبة ٥% من العينة.

١٣-٤: الإحصاءات الوصفية:

يسعى الباحث من خلال هذا التحليل الى استخدام الوسط الحسابي للتعبير عن اجابات المستقضي منهم نحو الموافقة أو عدم الموافقة على بعض العبارات التي تقيس متغيرات الدراسة. وبناء على ذلك، يتم تحديد التوزيع الطبيعي لعبارات قياس المتغيرات تمهيداً للقيام بإجراء المزيد من التحليل الإحصائي من أجل إختيار فروض الدراسة. ويمكن توضيح نتائج التحليل الوصفي لعبارات قياس متغيرات الدراسة كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم (٣): التحليل الوصفي لعبارات قياس متغيرات الدراسة

التحليل الإحصائي		الأبعاد	المتغير
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي		
0.701	4.013	مدى الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات (X1)	المتغير التابع: تطوير الأداء الرقابي بالجهاز المركزي للمحاسبات (Y)
0.419	4.335	مدى أهمية تطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية (X2)	
0.757	4.076	مدى تطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية للتطبيقات (X3)	
0.728	4.100	مدى أهمية استخدام تقنيات المراجعة باستخدام الكمبيوتر (X4)	
0.764	4.028	مهام الجهاز المركزي للمحاسبات (Y1)	
0.609	4.327	الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز (Y2)	
0.527	4.280	مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية (Y3)	
0.449	4.553	فحوي تقارير الرقابة (Y4)	
0.787	4.042	أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات (Y5)	
0.420	4.246	المتغير التابع: تطوير الأداء الرقابي بالجهاز المركزي للمحاسبات (Y)	

ويتضح لدى الباحث من الجدول السابق مجموعة من الملاحظات التي يمكن

بيانها فيما يلي:

- ارتفاع الوسط الحسابي العام للمتغير المستقل الأول مدى الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز

- المركزي للمحاسبات حيث يبلغ ٤.٠١٣ مما يشير الى وجود ادراك عام لعينة الدراسة فيما يتعلق بالمتغير المستقل الأول.
- ارتفاع الوسط الحسابي العام للمتغير المستقل الثاني مدى أهمية تطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية حيث يبلغ ٤.٣٣٥ مما يشير الى وجود ادراك عام لعينة الدراسة فيما يتعلق بالمتغير المستقل الثاني.
- ارتفاع الوسط الحسابي العام للمتغير المستقل الثالث مدى تطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية للتطبيقات حيث يبلغ ٤.٠٧٦ مما يشير الى وجود ادراك عام لعينة الدراسة فيما يتعلق بالمتغير المستقل الثالث.
- ارتفاع الوسط الحسابي العام للمتغير المستقل الرابع مدى أهمية استخدام تقنيات المراجعة باستخدام الكمبيوتر حيث يبلغ ٤.١٠ مما يشير الى وجود ادراك عام لعينة الدراسة فيما يتعلق بالمتغير المستقل الرابع.
- ارتفاع الوسط الحسابي العام للمتغير التابع تطوير الأداء الرقابي بالجهاز المركزي للمحاسبات حيث يبلغ ٤.٢٤٦ مما يشير الى وجود ادراك عام لعينة الدراسة فيما يتعلق بالمتغير التابع للدراسة. بالاضافة الى ارتفاع الادراك العام لعينة الدراسة للأبعاد الفرعية للدراسة المتمثلة في: مهام الجهاز المركزي للمحاسبات، الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز، مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية، فحوي تقارير الرقابة، أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات، حيث بلغت الأوساط الحسابية ٤.٠٢٨، ٤.٣٢٧، ٤.٢٨٠، ٤.٥٥٣، ٤.٠٤٢ على التوالي.
- انخفاض مستوى الانحراف المعياري لكافة متغيرات الدراسة وارتفاع الوسط الحسابي العام دليل على انخفاض مستوى تشتت الآراء لعينة الدراسة حول المتغيرات.

٥-١٣: نتائج اختبارات الفروض الإحصائية للدراسة:

ويسعى الباحث في هذا الجزء من الدراسة الى الوصول الى النتائج النهائية لاختبارات الفروض الاحصائية للدراسة الرئيسية والفرعية وذلك من خلال توصيف نموذج الانحدار للربط بين المتغير المستقل والتابع على مستوى الفروض الرئيسية والفرعية، وذلك على النحو التالي:

أ- نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الأول للدراسة:

ينص الفرض الاحصائي الأول للدراسة على "لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات على تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات" ولغرض اختبار هذا الفرض قام الباحث بتشغيل نموذج الانحدار المتعدد وقد أسفر تشغيل نموذج الانحدار عن النتائج المبينة بالجدول رقم (٤).

وباستعراض نتائج نموذج الانحدار المتعدد المتعلقة بدراسة أثر الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات على تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وقد أظهرت نتائج

نموذج الانحدار (1) أن هذا النموذج معنوي عند مستوى معنوية 5% وتظهر النتائج أن المتغيرات الديموغرافية والمتغير المستقل الخاص بالاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساي من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات تفسر 35.24% من التباين الحاصل في مهام الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وذلك بالنظر الى معامل (R^2) وكذلك أظهرت النتائج أن بعض المتغيرات الديموغرافية كان لها تأثير احصائي على مهام الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وتلك المتغيرات هي: المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة، ولم تؤثر بقية المتغيرات الديموغرافية على مهام الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

والجدير بالذكر أن كلا المتغيران الديموغرافيان يحملان إشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين المتغيرات الديموغرافية المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة والمتغير التابع مهام الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، أي أن زيادة المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة تؤدي الى زيادة مهام الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

جدول رقم (٤): نتائج تحليل الانحدار المتعدد للفرض الاحصائي الرئيسي الأول للدراسة

نموذج (٥) المتغير التابع: أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات		نموذج (٤) المتغير التابع: فحوي تقارير الرقابة		نموذج (٣) المتغير التابع: مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية		نموذج (٢) المتغير التابع: الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز		نموذج (١) المتغير التابع: مهام الجهاز المركزي للمحاسبات		المتغيرات
β^{Sig}	T-Value	β^{Sig}	T-Value	β^{Sig}	T-Value	β^{Sig}	T-Value	β^{Sig}	T-Value	
*٠.٧٧١	٣.٣٦٨	*٠.٥٤٨	٢.١٨٢	*٠.٦٤٩	٣.٣٧٨	*٠.٤٩٠	٢.٣٥٨	٠.١٥٦	٠.٧٩٤	الثابت
*٠.٧٥٤	٢.٦٩٧	*٠.٦٣٦	٣.٠١٠	*٠.٤٣٩	٢.٧٩٦	*٠.٥٩٢	٣.٠٧٩	*٠.٥٣٤	٣.٠١٨	المؤهل الدراسي
*٠.٥٠١	٢.٣٦٠	*٠.٤٤٨	٣.٠٢٠	*٠.٣٧٨	٢.١٨٧	*٠.٤٩٤	٢.٥٢٠	*٠.٥٦٢	٢.٤٧١	عدد سنوات الخبرة
٠.١٣٦	١.٥٢٠	٠.١٠١	١.٣٣٢	٠.١٣٤	١.٠٦٠	٠.١٣٣	٠.٧٨٤	٠.١١٦	٠.٦٢٢	المسمى الوظيفي
٠.١٦٤	١.٠٢٩	٠.١١١	١.٠٦٠	٠.٠٩٨	٠.٤٨٣	٠.١٧٣	٠.٧٣٩	٠.١٦٤	١.٢٣٤	العمر
*٠.٥١٢	٣.٣٢٨	*٠.٦٠٠	٢.٤٣٩	*٠.٣٥٨	٢.٧٨٧	*٠.٣٨٤	٢.٤٢٨	*٠.٣٠٥	٢.٥٢٠	مدى الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساي من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات
*٥٦.٤٧		*٤٥.٣٧		*٣٨.٢٥		*٤١.٢٥		*٣٧.٥٨		معنوية النموذج F^{Sig}
%٦٢.٨٩		%٥١.١٢		%٤١.٨٧		%٤٦.٢٤		%٣٥.٢٤		القدرة التفسيرية R^2

تشير علامة * الى مستوى معنوية ٥%

كما أوضحت نتائج نموذج الانحدار (1) معنوية العلاقة بين المتغير المستقل الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات على المتغير التابع مهام الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، حيث يحمل المتغير المستقل اشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، أي أن زيادة الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات يؤدي الى زيادة مهام الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات. وبالتالي، يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الفرعي الأول للدراسة على الشكل البديل التالي:

الفرض الفرعي الأول: يوجد تأثير طردي معنوي للاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات على مهام الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

وباستعراض نتائج العمود الثاني نموذج الانحدار المتعدد المتعلق بدراسة أثر الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات على الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وقد أظهرت نتائج نموذج الانحدار (2) أن هذا النموذج معنوي عند مستوى معنوية 5% وتظهر النتائج أن المتغيرات الديموغرافية والمتغير المستقل الخاص بالاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات تفسر 46.24% من التباين الحاصل في الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وذلك بالنظر الى معامل (R^2) وكذلك أظهرت النتائج أن بعض المتغيرات الديموغرافية كان لها تأثير احصائي على الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وتلك المتغيرات هي: المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة، ولم تؤثر بقية المتغيرات الديموغرافية على الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

والجدير بالذكر أن كلا المتغيران الديموغرافيان يحملان اشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين المتغيرات الديموغرافية المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة والمتغير التابع الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، أي أن زيادة المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة

تؤدي الى زيادة الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

كما أوضحت نتائج نموذج الانحدار (٢) معنوية العلاقة بين المتغير المستقل الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات والمتغير التابع الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، حيث يحمل المتغير المستقل اشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات على المتغير التابع الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، أي أن زيادة الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات يؤدي الى زيادة الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات. وبالتالي، يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الفرعي الثاني للدراسة على الشكل البديل التالي:

الفرض الفرعي الثاني: يوجد تأثير طردي معنوي للاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات على الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

وباستعراض نتائج العمود الثالث نموذج الانحدار المتعدد المتعلق بدراسة أثر الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات على مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وقد أظهرت نتائج نموذج الانحدار (٣) أن هذا النموذج معنوي عند مستوى معنوية ٥% وتظهر النتائج أن المتغيرات الديموغرافية والمتغير المستقل الخاص بالاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات تفسر ٤١.٨٧% من التباين الحاصل في مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وذلك بالنظر الى معامل (R^2) وكذلك أظهرت النتائج أن بعض المتغيرات الديموغرافية كان لها تأثير احصائي على مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وتلك المتغيرات هي: المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة، ولم تؤثر بقية المتغيرات الديموغرافية على مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

والجدير بالذكر أن كلا المتغيران الديموغرافيان يحملان اشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين المتغيرات الديموغرافية المؤهل الدراسي وعدد سنوات

الخبرة والمتغير التابع مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، أي أن زيادة المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة تؤدي الى زيادة جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

كما أوضحت نتائج نموذج الانحدار (٣) معنوية العلاقة بين المتغير المستقل الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات والمتغير التابع مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، حيث يحمل المتغير المستقل اشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات على المتغير التابع مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، أي أن زيادة الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات يؤدي الى زيادة مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات. وبالتالي، يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الفرعي الثالث للدراسة على الشكل البديل التالي:

الفرض الفرعي الثالث: يوجد تأثير طردي معنوي للاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات على مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

وباستعراض نتائج العمود الرابع نموذج الانحدار المتعدد المتعلق بدراسة أثر الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات على فحوي تقارير الرقابة كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وقد أظهرت نتائج نموذج الانحدار (٤) أن هذا النموذج معنوي عند مستوى معنوية ٥% وتظهر النتائج أن المتغيرات الديموغرافية والمتغير المستقل الخاص بالاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات تفسر ١٢.٥١% من التباين الحاصل في فحوي تقارير الرقابة كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وذلك بالنظر الى معامل (R^2) وكذلك أظهرت النتائج أن بعض المتغيرات الديموغرافية كان لها تأثير احصائي على فحوي تقارير الرقابة كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وتلك المتغيرات هي: المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة، ولم تؤثر بقية المتغيرات الديموغرافية على فحوي تقارير الرقابة كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

والجدير بالذكر أن كلا المتغيران الديموغرافيان يحملان إشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين المتغيرات الديموغرافية المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة والمتغير التابع فحوي تقارير الرقابة كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، أي أن زيادة المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة تؤدي الى زيادة فحوي تقارير الرقابة كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

كما أوضحت نتائج نموذج الانحدار (٤) معنوية العلاقة بين المتغير المستقل الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات والمتغير التابع فحوي تقارير الرقابة كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، حيث يحمل المتغير المستقل إشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات على المتغير التابع فحوي تقارير الرقابة كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، أي أن زيادة الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات يؤدي الى زيادة فحوي تقارير الرقابة كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات. وبالتالي، يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الفرعي الرابع للدراسة على الشكل البديل التالي:

الفرض الفرعي الرابع: يوجد تأثير طردي معنوي للاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات على فحوي تقارير الرقابة كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

وباستعراض نتائج العمود الخامس لنموذج الانحدار المتعدد المتعلق بدراسة أثر الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات على أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وقد أظهرت نتائج نموذج الانحدار (٥) أن هذا النموذج معنوي عند مستوى معنوية ٥% وتظهر النتائج أن المتغيرات الديموغرافية والمتغير المستقل الخاص بالاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات تفسر ٦٢.٨٩% من التباين الحاصل في أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وذلك بالنظر الى معامل (R^2) وكذلك أظهرت النتائج أن بعض المتغيرات الديموغرافية كان لها تأثير احصائي على أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وتلك المتغيرات هي: المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة، ولم تؤثر بقية المتغيرات الديموغرافية على أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

والجدير بالذكر أن كلا المتغيران الديموغرافيان يحملان إشارة موجبة وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغيرات الديموغرافية المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة والمتغير التابع أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، أي أن زيادة المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة تؤدي إلى زيادة أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

كما أوضحت نتائج نموذج الانحدار (٥) معنوية العلاقة بين المتغير المستقل الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساي من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات والمتغير التابع أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، حيث يحمل المتغير المستقل إشارة موجبة وهو ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساي من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات على المتغير التابع أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، أي أن زيادة الاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساي من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات يؤدي إلى زيادة أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات. وبالتالي، يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الفرعي الخامس للدراسة على الشكل البديل التالي:

الفرض الفرعي الخامس: يوجد تأثير طردي معنوي للاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساي من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات على أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

وتأسيساً على نتائج الفروض الفرعية الخمسة السابقة يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الرئيسي الأول للدراسة على الشكل البديل التالي:

الفرض الرئيسي الأول: يوجد تأثير طردي معنوي للاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساي من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات على تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

ب- نتيجة اختبار الفرض الاحصائي الثاني للدراسة:
ينص الفرض الاحصائي الثاني للدراسة على "لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للاهتمام بتطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية على تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات" ولغرض اختبار هذا الفرض قام الباحث بتشغيل نموذج الانحدار المتعدد وقد أسفر تشغيل نموذج الانحدار عن النتائج المبينة بالجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥): نتائج تحليل الانحدار المتعدد للفرض الاحصائي الرئيسي الثاني للدراسة

المتغيرات	نموذج (١) المتغير التابع: مهام الجهاز المركزي للمحاسبات	نموذج (٢) المتغير التابع: الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز	نموذج (٣) المتغير التابع: مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية	نموذج (٤) المتغير التابع: فحوي تقارير الرقابة	نموذج (٥) المتغير التابع: أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات
	β^{Sig} T-Value	β^{Sig} T-Value	β^{Sig} T-Value	β^{Sig} T-Value	β^{Sig} T-Value
الثابت	٠.١٠١ ١.١٩٢	*٠.٤٩٠ ٣.٠٤٢	*٠.٤٩٦ ٢.٤٣٠	٠.١٩٢ ١.٠٠٩	*٠.٥٩٣ ٣.١٥١
المؤهل الدراسي	*٠.٤٣٦ ٢.٣٣٤	*٠.٥٩٥ ٢.٥٤٦	*٠.٣٦٦ ٢.٦٣٤	*٠.٦٢٦ ٢.٤٢٤	*٠.٦٤١ ٣.١٠١
عدد سنوات الخبرة	*٠.٧٣١ ٢.٧٢٣	*٠.٤٨٠ ٢.٥٩٣	*٠.٥٩٩ ٢.١٧١	*٠.٧٧٨ ٣.٣١٢	*٠.٣٥١ ٢.٢٦١
المسمى الوظيفي	٠.١٥٥ ١.٣١١	٠.٠٧٧ ٠.٨٩٨	٠.١٦٥ ١.٤٥٨	٠.١٧٢ ١.٠١٢	٠.١٥٦ ١.٤٨٦
العمر	٠.٠٨٦ ٠.٨١٩	٠.١٢٠ ١.٠٠٤	٠.١٥١ ٠.٩٢٥	٠.١١١ ٠.٩٨٣	٠.١٦٨ ١.٥٦٣
مدى أهمية تطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية	*٠.٣٧٩ ٣.٣٩٢	*٠.٤٦٧ ٣.٣٥٢	*٠.٢١٨ ٢.٤٢٨	*٠.٥٣١ ٢.٨٦٦	*٠.٢٩١ ٢.١٦٣
معنوية النموذج F^{Sig}	*٢٦.١٨	*٣٧.٤٧	*٤٢.٨١	*٤٧.٥٢	*٥٢.٨٩
القدرة التفسيرية R^2	%٣٥.١٤	%٤١.٣٦	%٤٥.٣٢	%٥١.٣٢	%٥٦.٩٧

تشير علامة * الى مستوى معنوية ٥%

وباستعراض نتائج نموذج الانحدار المتعدد المتعلقة بدراسة أثر الاهتمام بتطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية على تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وقد أظهرت نتائج نموذج الانحدار (1) أن هذا النموذج معنوي عند مستوى معنوية ٥% وتظهر النتائج أن المتغيرات الديموغرافية والمتغير المستقل الخاص بالاهتمام بتطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية تقسر ٣٥.١٤% من التباين الحاصل في مهام الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وذلك بالنظر الى معامل (R^2) وكذلك أظهرت النتائج أن بعض المتغيرات الديموغرافية كان لها تأثير احصائي على مهام الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وتلك المتغيرات هي: المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة، ولم تؤثر بقية المتغيرات الديموغرافية على مهام الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

والجدير بالذكر أن كلا المتغيران الديموغرافيان يحملان اشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين المتغيرات الديموغرافية المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة والمتغير التابع مهام الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، أي أن زيادة المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة تؤدي الى زيادة مهام الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

كما أوضحت نتائج نموذج الانحدار (1) معنوية العلاقة بين المتغير المستقل الاهتمام بتطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية على المتغير التابع مهام الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، حيث يحمل المتغير المستقل اشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين الاهتمام بتطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية على المتغير التابع مهام الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، أي أن زيادة الاهتمام بتطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية يؤدي الى زيادة مهام الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات. وبالتالي، يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الفرعي الأول للدراسة على الشكل البديل التالي:

الفرض الفرعي الأول: يوجد تأثير طردي معنوي للاهتمام بتطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية على مهام الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

وباستعراض نتائج العمود الثاني لنموذج الانحدار المتعدد المتعلق بدراسة أثر الاهتمام بتطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية

الحكومية على الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وقد أظهرت نتائج نموذج الانحدار (٢) أن هذا النموذج معنوي عند مستوى معنوية ٥% وتظهر النتائج أن المتغيرات الديموغرافية والمتغير المستقل الخاص بالاهتمام بتطبيق الإجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية تفسر ٤١.٣٦% من التباين الحاصل في الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وذلك بالنظر الى معامل (R^2) وكذلك أظهرت النتائج أن بعض المتغيرات الديموغرافية كان لها تأثير احصائي على الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وتلك المتغيرات هي: المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة، ولم تؤثر بقية المتغيرات الديموغرافية على الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

والجدير بالذكر أن كلا المتغيران الديموغرافيان يحملان إشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين المتغيرات الديموغرافية المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة والمتغير التابع الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، أي أن زيادة المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة تؤدي الى زيادة الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

كما أوضحت نتائج نموذج الانحدار (٢) معنوية العلاقة بين المتغير المستقل الاهتمام بتطبيق الإجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية والمتغير التابع الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، حيث يحمل المتغير المستقل إشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين الاهتمام بتطبيق الإجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية على المتغير التابع الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، أي أن زيادة الاهتمام بتطبيق الإجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية يؤدي الى زيادة الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات. وبالتالي، يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الفرعي الثاني للدراسة على الشكل البديل التالي:

الفرض الفرعي الثاني: يوجد تأثير طردي معنوي للاهتمام بتطبيق الإجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية على الإجراءات الرقابية التي يؤديها الجهاز كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

وباستعراض نتائج العمود الثالث نموذج الانحدار المتعدد المتعلق بدراسة أثر الاهتمام بتطبيق الإجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية على مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وقد أظهرت نتائج نموذج الانحدار (٣) أن هذا

النموذج معنوي عند مستوى معنوية ٥% وتظهر النتائج أن المتغيرات الديموغرافية والمتغير المستقل الخاص بالاهتمام بتطبيق الإجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية تفسر ٤٥.٣٢% من التباين الحاصل في مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وذلك بالنظر الى معامل (R^2) وكذلك أظهرت النتائج أن بعض المتغيرات الديموغرافية كان لها تأثير احصائي على مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وتلك المتغيرات هي: المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة، ولم تؤثر بقية المتغيرات الديموغرافية على مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

والجدير بالذكر أن كلا المتغيران الديموغرافيان يحملان اشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين المتغيرات الديموغرافية المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة والمتغير التابع مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، أي أن زيادة المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة تؤدي الى زيادة جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

كما أوضحت نتائج نموذج الانحدار (٣) معنوية العلاقة بين المتغير المستقل الاهتمام بتطبيق الإجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية والمتغير التابع مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، حيث يحمل المتغير المستقل اشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين الاهتمام بتطبيق الإجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية على المتغير التابع مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، أي أن زيادة الاهتمام بتطبيق الإجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية يؤدي الى زيادة مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات. وبالتالي، يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الفرعي الثالث للدراسة على الشكل البديل التالي:

الفرض الفرعي الثالث: يوجد تأثير طردي معنوي للاهتمام بتطبيق الإجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية على مدي جدوي الأعمال أو الإجراءات الرقابية كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

وباستعراض نتائج العمود الرابع نموذج الانحدار المتعدد المتعلق بدراسة أثر الاهتمام بتطبيق الإجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية على فحوي تقارير الرقابة كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وقد أظهرت نتائج نموذج الانحدار (٤) أن هذا النموذج معنوي عند مستوى معنوية ٥% وتظهر النتائج أن المتغيرات الديموغرافية والمتغير المستقل الخاص

بالاهتمام بتطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية تفسر ٥١.٣٢% من التباين الحاصل في فحوي تقارير الرقابة كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وذلك بالنظر الى معامل (R^2) وكذلك أظهرت النتائج أن بعض المتغيرات الديموغرافية كان لها تأثير احصائي على فحوي تقارير الرقابة كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وتلك المتغيرات هي: المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة، ولم تؤثر بقية المتغيرات الديموغرافية على فحوي تقارير الرقابة كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

والجدير بالذكر أن كلا المتغيران الديموغرافيان يحملان اشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين المتغيرات الديموغرافية المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة والمتغير التابع فحوي تقارير الرقابة كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، أي أن زيادة المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة تؤدي الى زيادة فحوي تقارير الرقابة كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

كما أوضحت نتائج نموذج الانحدار (٤) معنوية العلاقة بين المتغير المستقل الاهتمام بتطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية والمتغير التابع فحوي تقارير الرقابة كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، حيث يحمل المتغير المستقل اشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين الاهتمام بتطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية على المتغير التابع فحوي تقارير الرقابة كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، أي أن زيادة الاهتمام بتطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية يؤدي الى زيادة فحوي تقارير الرقابة كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات. وبالتالي، يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الفرعي الرابع للدراسة على الشكل البديل التالي:

الفرض الفرعي الرابع: يوجد تأثير طردي معنوي للاهتمام بتطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية على فحوي تقارير الرقابة كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

وباستعراض نتائج العمود الخامس لنموذج الانحدار المتعدد المتعلق بدراسة أثر الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية على أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وقد أظهرت نتائج نموذج الانحدار (٥) أن هذا النموذج معنوي عند مستوى معنوية ٥% وتظهر النتائج أن المتغيرات الديموغرافية والمتغير المستقل الخاص بالاهتمام بتطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية تفسر ٥٦.٩٧% من التباين الحاصل في أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وذلك بالنظر

الى معامل (R^2) وكذلك أظهرت النتائج أن بعض المتغيرات الديموغرافية كان لها تأثير احصائي على أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، وتلك المتغيرات هي: المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة، ولم تؤثر بقية المتغيرات الديموغرافية على أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

والجدير بالذكر أن كلا المتغيران الديموغرافيان يحملان إشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين المتغيرات الديموغرافية المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة والمتغير التابع أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، أي أن زيادة المؤهل الدراسي وعدد سنوات الخبرة تؤدي الى زيادة أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

كما أوضحت نتائج نموذج الانحدار (٥) معنوية العلاقة بين المتغير المستقل الاهتمام بتطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية والمتغير التابع أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، حيث يحمل المتغير المستقل إشارة موجبة وهو ما يشير الى وجود علاقة طردية بين الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية على المتغير التابع أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات، أي أن زيادة الاهتمام بتطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية يؤدي الى زيادة أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات. وبالتالي، يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الفرعي الخامس للدراسة على الشكل البديل التالي:

الفرض الفرعي الخامس: يوجد تأثير طردي معنوي للاهتمام بتطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية على أداء أعضاء الجهاز المركزي للمحاسبات كأحد أبعاد تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

وتأسيساً على نتائج الفروض الفرعية الخمسة السابقة يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الرئيسي الثاني للدراسة على الشكل البديل التالي:

الفرض الرئيسي الثاني: يوجد تأثير طردي معنوي للاهتمام بتطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية على تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

١٤- ملخص النتائج والتوصيات

١-١٤ ملخص النتائج

- ١- يوجد تأثير طردي معنوي للاهتمام بتطبيق معايير الرقابة الدولية الصادرة عن منظمة الانتوساى من قبل الجهاز المركزي للمحاسبات على تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.
- ٢- يوجد تأثير طردي معنوي للاهتمام بتطبيق الاجراءات والضوابط الرقابية العامة في ظل تطبيق الشبكة المالية الحكومية على تطوير الأداء الرقابي للجهاز المركزي للمحاسبات.

٢-١٤ ملخص التوصيات

- ١- الاستفادة من تجارب الاجهزه الرقابيه فى مجال الرقابه على تكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال المشاركة والانضمام لمجموعات العمل المعنيه بالرقابه على تكنولوجيا المعلومات وكذلك مجموعه العمل المعنيه بتاثير العلوم والتكنولوجيا على الرقابه التابعه لمنظمة الانتوساى.
- ٢- توقيع برتوكول تعاون مع جهاز الرقابه الهنذى لتقديم برنامج تدريبى حول الرقابه على تكنولوجيا المعلومات وذلك بهدف تبادل المعرفة والخبرات حول الرقابه على تكنولوجيا المعلومات وتدريب أعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات على ممارسه عمليه الرقابه على تكنولوجيا المعلومات وإكسابهم المعرفة والمهارات التى تلزمهم للقيام بعملهم بالشكل الامثل، وذلك أسوه بما فعله ديوان المحاسبه الكويتى فى هذا الشأن.
- ٣- عقد دورات وورش عمل لمراجعى الجهاز المركزى للمحاسبات عن الرقابه على تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الاليه وكذلك دورات تدريبية عن أهم المعايير الدوليه المتعلقة بالمراجعة على تكنولوجيا المعلومات.

١٥- قائمة المراجع

١-١٥ المراجع باللغة العربية

- ١- أبو الخير، هبة نائل السيد رخا (٢٠١٧)، تأثير نظم تخطيط موارد المنشأة (ERP) على الأداء المالي والتشغيلي: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- ٢- أبو العنين، أحمد سعد محمد (٢٠٢٠)، "استخدام نظم الذكاء الاصطناعى وتكنولوجيا المعلومات الحديثة لزيادة كفاءة المراجع الخارجى بهدف تحسين جودة عملية المراجعة الخارجية للشركات

- مصرية: دراسة ميدانية" المجلة العلمية للدراسات المحاسبية, كلية التجارة, جامعة قناة السويس, م٢, ع٤, ص ص ١٣٠-١٩٦.
- ٣- أبو عمره, فاطمة علي, (٢٠١٩), أثر نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في ترشيد الانفاق الحكومي لدى الوزارات الاردنية, رسالة ماجستير غير منشورة, كلية الإقتصاد والعلوم الادارية, جامعة آل البيت, الأردن.
- ٤- أحمد, أحمد العيسوي فؤاد (٢٠٢٠), أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة (GFMIS) على فعالية الرقابة المالية: دراسة ميدانية", رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة, جامعة المنصورة.
- ٥- أحمد, إسلام إبراهيم عبد الله أحمد, (٢٠١٧) مدخل محاسبي مقترح لتطوير الرقابة المالية في القطاع الحكومي بهدف ضبط الاداء المالي في الوحدات الحكومية " رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة, جامعة بورسعيد.
- ٦- إسماعيل, تامر مسعد متولي, (٢٠٠٨), إطار مقترح لموازنة البرامج والأداء, بالتطبيق علي مشروع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بجامعة الزقازيق", رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة جامعة الزقازيق.
- ٧- إصدارات شركة E – Finance, الشركة المسؤولة عن تطبيق نظام GFMIS ونظام GPS & GPOS.
- ٨- أميرهم, جيهان عادل (٢٠٢٢), "أثر استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي على مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة: دراسة ميدانية" مجلة البحوث المالية والتجارية, كلية التجارة, جامعة بورسعيد, م٢٣, ع٢, ص ص ٢٤٤-٢٩٤.
- ٩- البحوث السادسة, ديوان المحاسبة, دولة الكويت.
- ١٠- البغلي, فيصل باتل (٢٠١٣), "استخدام تكنولوجيا المعلومات في الموازنة العامة للدولة وأثره في تحسين جودة التقارير المالية" رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة عمان العربية, الأردن".
- ١١- البواب, عاطف, والعلمي, منير, (٢٠١٤) "أهمية استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة وأثرها في جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية", مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية, م١٤, ع٢.
- ١٢- وزارة المالية المصرية (٢٠٢٠), الدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية للجهات الإدارية GPS", الإصدار الثاني, قطاع الحسابات والمديريات المالية
- ١٣- وزارة المالية المصرية موقع نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS),
- ١٤- وليد ابراهيم محمد أمين, ٢٠١٨, دراسة تحليلية لدور أجهزة الرقابة العليا في تطوير نظم الرقابة الداخلية للحد من الفساد المالي بالوحدات الحكومية, رسالة ماجستير, جامعة قناة السويس, كلية التجارة بالاسماعيلية, م٩, ع٢, ص ص ١١٥-١٣٢.
- ١٥- يونس, إيهاب محمد, (٢٠٢٠) تطبيق موازنة البرامج والأداء بين الواقع والمأمول: حالة مصر", المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, كلية التجارة وإدارة الاعمال, جامعة حلوان, م٣٤, ع٣, ص ص ٤٩-٨٢.

٢-١٥ المراجع باللغة الإنجليزية

1. Abushamsieh, K., Hernandez, A, M, L., & Rodriguez, D, O. (2013). The Transparency of Government Financial Information Systems in Arab Countries: Evidence from Palestine. **Journal of accounting – business & management**, 20(2), PP 99 – 112.
2. Al – Gharaibeh, S, M, A., & Malkawi, N, M, M. (2013). The impact of management information systems on the performance of governmental organizations - study at Jordanian ministry of planning. **International journal of business and social science**, 4(17), PP 101 – 109.

3. Al Murtada, M, B, E., & Hamdan, M, N, M. (2016). The role of government financial management information system in raising the Effectiveness of the government budgeting. **International journal of business and social science**, 7(6), PP 244 – 261.
4. Al-Mashari, M., Ghani, S, K., & Al-Rashid, W. (2006) A study of the critical success factors of ERP implementation in developing countries. **Int. J. Internet and Enterprise Management**, 4(1), PP 68-95.
5. Amancei, C., & Surcel, T. (2008). ERP System audit a control support for knowledge management. **Revista informatica economică**, nr, 4(48), PP 13 – 16.
6. Anyanwu, A, C., Ezugwu, A, E., & Abdullahi, S, E. (2012). Electronic payment system (EPS): facilitating the development and adoption in Nigeria, **IJCSI International journal of computer science issues**, 9(1), PP 462 – 467.
7. Aryani, Y, A., & K. (2013). Enterprise resource planning implementation and accounting information quality. **GSTF journal on business review (GBR)**, 2(4), PP 25 – 31.
8. Bento, F., & Costa, C. J. (2013, July). ERP measure success model; a new perspective. In Proceedings of the 2013 International Conference on Information Systems and Design of Communication, PP 16 – 26.
9. Bhatti, T, R. (2005). Critical success factors for the implementation of enterprise resource planning (ERP): empirical validation. **The Second International Conference on Innovation in Information Technology (IIT'05)**, PP 1 – 10.
10. Bingi, P., Sharma, M, K., & Godla, J, K. (1999). Critical issues affecting an ERP implementation. **Information systems management**, 16(3), PP 7 – 14.
11. Christiaens, J., Reyniers, B., & Rolle, C. (2010). Impact of IPSAS on reforming governmental financial information systems: a comparative study. **International Review of Administrative Sciences**, 76(3), PP 537 – 554.
12. Desai, N.K., Gerard, G.J., & Tripathy, A. (2008). Co-sourcing and external auditors' reliance on the internal audit function, **The institute of internal auditors research foundation**.
13. Diamond, J., & Khemani, p. (2006). Introducing financial management Information systems in developing countries. **OECD Journal on budgeting**, 5(3), PP 97 – 132.
14. Femandez, D., Zainol, Z., & Ahmad, H. (2016). The impacts of ERP systems on public sector organizations. **8th International conference on advances in information technology**, Macau, China, PP 31 – 36.

15. Graham, J, F. (2009). Enterprise resource planning implementation in higher education, **Ph.D**, the Faculty of the Graduate School, University of Missouri-Columbia.
16. Hamdan, M, N, M. (2017). The compatibility of (GFMIS) with the internal control system. *International journal of academic research in accounting, finance and management sciences*, 7(1), PP 26 – 40.
17. Hay, D., & Cordery, C. (2018). The value of public sector audit: literature and history. *Journal of accounting literature*, 40, PP 1 – 15.
18. I N T O S A I, (9100), Guidelines for internal control standards for the public sector, **INTOSAI GOV**.
19. I N T O S A I, (9140), Internal Audit Independence in the Public Sector, **INTOSAI GOV**.
20. I N T O S A I, (ISSAI 1), The lima declaration, **INTOSAI GOV**.